أن نحصل على صورة أوضح لمقدار موفّقية ونجاح هذا الاتجاه بالقياس إلى الاتجاه الأول. وبذلك ندرك ان اصحاب هذا الاتجاه جعلوا نقطة ابتداء وانطلاق الحركة التقريبية واساسها هو النظر إلى الملابسات الموضوعية والابهامات الفقهية التي قد تواجهها هذه الحركة. ثم درسوا سبل الوصول إلى رفع القناع عن تلك الملابسات الفقهية. فمن هذه النقطة والنظرة ينشأ الدافع لدى هذه الفئة من أصحاب فكرة التقريب نحو قبولها، وتذليل العقبات التي تحول دون تحقيقها. وبعبارة أُخرى فان الدافع لهم نحو التقريب ينبعث من حاق الفقه ولبّه; ويشكل نتيجة للرؤية الفقهية المتولدة لديهم، مما يعزز دور أبحاث اصحاب هذه الفكرة، باعتبار ان الابحاث الناشئة من مثل هذا الدافع تكون ذات نفع كبير في تحقيق فكرة التقريب التي راودت ـ وماتزال ـ أذهان أصحابها منذ زمن ليس بالقريب. وبما أنّ نتائج هذه الأبحاث والدراسات تأخذ كيانها من بوتقة التجارب الفقهية، وانّ المادة الخام لهذه الفكرة هي فقهية بحتة في الواقع، فانّ هذه الفكرة تستطيع بدورها النفوذ إلى أوساط مجتمع المتدينين بصورة ذاتية وطبيعية، دون الحاجة إلى محاورات جانبية معينة قد تشوبها بعض الملابسات، وكذلك فانّها تصبح جزءاً لا يتجزّأ من المعايشة الفقهية في ذهن المكلّفين.

والذي يفرض علينا تبّني هذا الاتجاه جملة نقاط: أولاً: إذا لم يتم التعامل مع الوحدة ضمن اطار موضوعي فقهي، فعلينا أن ننتظر جوا يعود فيه العمل الاجتماعي مفعما بمظاهر الفقه الرسمي التقليدي المذهبي، ومعه لا يفسح المجال للالتزام العملي بالوحدة كما هو واضح.

ثانيا: ان التعصبات المذهبية قد اشعلت ـ في بعض الأحيان ـ لهيب نيرانها إلى حد سبب ظهور العداء والعناد بين المذاهب. ولاشك ان خطورة النتائج السلبية لمثل هذا العداء والعناد تزداد فيما لو لبسا لباس الفقه، وأصبحا بسبب ذلك جزءا من الهوية الفقهية،